عبدالنبي الشعلة
abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

وقفة

"أم هارون".. والموقف من الفن والإبداع والتطبيع مع إسرائيل

- في بداية هذا الشهر الفضيل انطلقت من غياهب اليأس والتذمر والإحباط أصوات عربية مخلصة غيورة صادقة، منددة ومستنكرة وشاجبة بانفعال وغضب شديدين قيام عدد من خيرة الفنانين الكويتيين والخليجيين بإنتاج المسلسل التلفزيوني "أم هارون"؛ داعية إلى مقاطعته ومتهمة القائمين عليه بالعمالة والخيانة والتآمر والسعي المتعمد لـ "التطبيع" مع العدو الصهيوني المغتصب لأراضي أشقائنا الفلسطينيين والمنتهك لكرامتهم وحقوقهم المشروعة.
- وقد طال الاتهام والتجريم والتخوين في الكثير من حالاته أيضًا دولة الكويت الشقيقة، والدول العربية الخليجية الأخرى وشعوبها، التي رأى بعض المنتقدين والمهاجمين وعدد لا بأس به من المغردين والناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي أنها أنظمة وشعوب فقدت إيمانها بالقضية العادلة، وباعتها بأبخس الأثمان، وانساقت وراء المطبلين للتطبيع مع العدو، هكذا وباسم العدالة والحرية وحقوق الفلسطينيين وتحت ظلال الشعارات البراقة تتم محاولات تكميم الأفواه وإخمادها، وإسكات الأصوات الأخرى وخنقها، وإرهاب الآراء المخالفة وإخافتها، وتكبيل الفن والإبداع وتحجيمهما.
- إن وصف هذا العمل الفني بالأداة التي تدعو للتطبيع مع إسرائيل أعطت المسلسل دورًا أبعد وحجمًا أكبر من واقعه، كما أن الحملات المشحونة بالعواطف والعواصف والانفعالات التي شنت عليه جاءت بنتائج عكسية مغايرة ومخالفة لما ابتغاه أصحابها، فلم يستجب المشاهدون العرب للدعوة إلى مقاطعته؛ بل إن هذه الحملات شدت انتباههم وأثارت فضولهم واهتمامهم؛ فصارت أفضل وأنجع وسيلة للتسويق والترويج لهذا البرنامج انعكست على تضخم حجم المشاهدات له بشكل منقطع النظير، فسجل أكثر من 113 مليون مشاهد في أول 5 أيام من شهر رمضان المبارك، وهذا العدد أخذ في الارتفاع مع توالي أيام الشهر الفضيل، وقد بلغ عدد الحلقات التي بثت من هذا البرنامج 20 حلقة حتى كتابة هذه الأسطر.
- ولا شك أن الذين مارسوا حقهم المشروع في الانتقاد والشجب من منطلق حرية التعبير لا يمانعون، بل ربما يتطلعون إلى سماع الرأي الآخر الذي وجد بدوره أن الإبداع في الفن أصبح يتطلب اقتحام المناطق المحظورة، وأن القائمين على هذا المسلسل كانوا يحاولون صوغ مشاهد درامية للعلاقات الإنسانية والأسرية والاجتماعية المتداخلة والمتشابكة والمتقاطعة للمجتمع الخليجي في فترة الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، وقد استنهضوا شخصية "أم هارون" اليهودية الكويتية الحقيقية، أو استنسخوا شخصية "أم جان" اليهودية البحرينية الحقيقية للتأكيد على حالة الانسجام والتسامح التي كانت سائدة في مجتمعاتنا الخليجية، ومن أجل خدمة ودعم قضية التآخي والتعايش بين الأديان والطوائف والمعتقدات وتعزيز ثقافة السلام واحترام الآخر التي لا أظن أن المنتقدين يعارضونها.
- ولم ير أصحاب الرأي الآخر أن هذا العمل الفني فيه أي محاولة لتشويه الحقائق التاريخية كما قال بعض المنتقدين؛ لأن هذا المسلسل لم يرد له أن يكون عملًا توثيقيًا محكمًا، ولكنه خيالي درامي كما ذكرنا، لا يتطلب الدقة المتناهية عند تكييف بعض الوقائع التاريخية لخدمة الحالة الدرامية المتخيلة للموضوع، إضافة إلى أن العمل الفني الدرامي، كبقية الفنون مثل الرسم والنحت وغيرهما، يخضع بالضرورة إلى التصرف والتكييف والمعالجة أو الحبكة الابداعية التي تختلط فيها الأماكن وتمتزج فيها الحقيقة بالخيال؛ ولذلك لا حاجة للمنتقدين إلى تصيد بعض المفردات العابرة التي وردت في المسلسل وتجييرها وتحويرها لإثبات جريمة تزييف التاريخ؛ هذا إذا كنا نحن العرب نتوجس أو نتحسس فعلًا من تشويه وتزييف التاريخ!
- ومع تتالي حلقات المسلسل، فقد وجد الجميع أن قصته باختصار تتمحور حول أم هارون، وهي سيدة كانت يهودية تعمل قابلة وممرضة في وسط مجتمع خليجي في أربعينات القرن الماضي الذي شهد قيام دولة إسرائيل، وكانت قد تخلت عن دينها وتزوجت "خليفة" المسلم الخليجي الذي مات في حادث غامض تم فيه حرق منزله بتدبير من أخيه للاستيلاء على ثروته. وقد تعقدت وتأثرت العلاقات الإنسانية والاجتماعية بين اليهود والمسلمين في البلاد العربية نتيجة لقيام إسرائيل وعزم الحركة الصهيونية على تشجيع ودفع اليهود العرب إلى مغادرة أوطانهم والهجرة إلى إسرائيل.
- وتتطرق القصة إلى طائفة صغيرة من اليهود العرب التي كانت تعيش بانسجام واندماج تام في أحد المجتمعات الخليجية، كان على رأسها الحاخام داود الجشع البخيل، الذي يكدس المجوهرات والأموال، والذي يتضح بعد منتصف المسلسل أنه كان يعاني من انشطار وازدواجية في الفكر بين الطرح الصهيوني الاستيطاني لفلسطين في مقابل الطرح العقلاني الوطني الذي يدعو إلى التمسك بالوطن والتفريق بين الدين والانتماء الوطني، بينما كانت زوجته مسعودة واضحة وثابتة على انتمائها الوطني إلى جانب ابنتها راحيل التي وقعت في حب محمد ابن الملا عبدالسلام، أما ابنته الأخرى رفقة وزوجها عزرا فإنهما منحازان إلى جانب الصهيونية، ويقومان بجمع وسرقة الأموال والأسلحة وإرسالها إلى الصهاينة في فلسطين، إلي درجة أن قرر عزرا مغادرة وطنه الخليجي للهجرة إلى إسرائيل التي عاد منها بعد فترة وجيزة بعد اكتشافه زيف الادعاءات والدعاية الصهيونية.
- فهل في هذا العمل الفني أي محاولة للتمهيد للتطبيع؟ ثم من قال لكم إن إسرائيل تسعى جادة للتطبيع معكم؟ فليطمئن المنتقدون وليعلموا أن إسرائيل في حقيقة الأمر لا ترغب ولا تريد التطبيع مع الدول العربية؛ لإدراكها التام بأن تحقيق التطبيع يتطلب ومرتبط بتحقيق العدالة والسلام، ولأن إسرائيل لا ترغب في السلام ولا في العدالة فهي بالنتيجة لا ترغب في التطبيع، إذ لا يمكن تحقيق حالة التطبيع قبل إحلال السلام والعكس صحيح، ولقد وقعت إسرائيل اتفاقيتي سلام مع مصر والأردن منذ سنوات طويلة، إلا أن حالة التطبيع الحقيقية لم تتحقق حتى الآن مع هاتين الدولتين العربيتين.
- نحن والعالم بأسره نرى كيف أن إسرائيل ترفض وتعرقل وتجهض كل محاولات وأفكار وخطط السلام بينها وبين الفلسطينيين والدول العربية؛ لأنها مقتنعة بأن إحلال السلام في المنطقة ليس في صالحها، وهي لم تعد في حاجة إلى التوصل إلى حالة من السلم والتطبيع مع الدول العربية التي لم تعد تشكل أي تهديد أو خطر عليها وعلى أمنها، وهي في هذا الحال من التفكك والضعف والهوان والانقسام والتشرذم.
- المعترضون على المسلسل اتهموا الممثلة الكويتية القديرة حياة الفهد وباقي القائمين عليه بالتآمر لصالح العدو الإسرائيلي، مع أنهم وغيرهم يدركون ويعرفون أن إسرائيل لم تعد في حاجة إلى بذل الجهد والمال في سبيل تجنيد أي منا للتآمر والعمل ضد مصالح أوطاننا؛ فنحن نقوم بهذه المهمة طوعًا ومجانًا، وإن إسرائيل ليست في حاجة إلى تجنيد عملاء لها في المنطقة للتخريب وإحداث التغيير في بلداننا؛ فبالنسبة لإسرائيل كل شيء على ما يرام في الوطن العربي، و "ما فيش أحسن من كده".

البدء في تطبيق نظام النقل الأثيري للمحاكمة الجنائية عن بُعد

إحاطة المتهم بمجريات الجلسة وتمكينه من إبداء دفاعه

المنامة - بنا

أعلن النائب العام علي بن فضل البوعينين البدء في تطبيق نظام النقل الأثيري للتحقيق والمحاكمة الجنائية عن بُعد، في ضوء القانون رقم (7) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية، وذلك بالتنسيق بين النيابة العامة، والمجلس الأعلى للقضاء، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، وذلك يأتي في إطار التطور المستمر الذي يشهده قطاع العدالة.

ونوه النائب العام بأهمية التعديلات الجديدة على قانون الإجراءات الجنائية التي جاءت مواكبة للاتجاهات الحديثة في مجال العدالة الجنائية، والهادفة إلى وضع حلول أكثر يسرًا لإجراءات التحقيق والمحاكمة لجميع أطراف الدعوى الجنائية، عبر الاستفادة من الوسائل التقنية المتقدمة، مع عدم الإخلال بمقتضيات المحاكمة العادلة ودون مساسٍ بحقوق الدفاع أو بالضمانات المقررة قانونا، وبما يحقق متطلبات قانون الإجراءات الجنائية الذي أجاز للنيابة العامة خيار استخدام تقنيات النقل الأثيري عن بُعد متى ما ارتأت النيابة العامة ذلك عند ممارستها اختصاصاتها، وللمحكمة أثناء مباشرة إجراءاتها الاستعانة بوسائل النقل الأثيري عن بُعد، الأمر الذي يخضع لسلطة وتقدير المحكمة وإشرافها الكامل.

وأردف بأن قانون الإجراءات الجنائية وما طرأت على أحكامه من تعديلات مؤخرا قد نظم استخدام وسائل التقنية الحديثة في المُحاكمات الجنائية، حيث أجاز للمحكمة مُباشرة إجراءات المحاكمة عن بُعد مع المتهم وفق ضمانات قانونية وإجرائية كاملة دون التعرض لحقوق الدفاع أو المساس بأي من الضمانات المقررة قانونا، وذلك كله مرهون بسلطة المحكمة التقديرية في تقدير إجراء المحاكمة عن بُعد وفقا لما ترتئيه من أسباب ومبررات وتبعا لطبيعة الدعوى والظروف الواقعية والمادية حينئذ، سواءً المحيطة بالشاهد أو المتهم أو الظروف الخارجية الأخرى، لافتا إلى أن ذلك لا يعني أن المتهم غير ملزم بالمثول شخصيا أمام المحكمة، بل إن الأمر متروك للمحكمة وحدها لتقدر اللجوء الى إجراء المحاكمة عن بُعد في الأحوال التي تقتضي ذلك، كما منح المحكمة سلطة جوازية في استخدام تقنية النقل الأثيري عن بُعد في سماع الشهود عند توافر أسباب محددة نص عليها القانون حصرا.

وأكد النائب العام أن التقنيات السمعية والبصرية للنقل الأثيري المعتمدة تتضمن جميع الضمانات المقررة للمتهم، وذلك من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية التي تُمكن من نقل الصورة والصوت أثيريا إلى قاعة المحكمة، وفي ذات الوقت نقل مجريات المحاكمة وما يجري بقاعة المحكمة صوتيا ومرئيا إلى المكان الموجود فيه المتهم أو الشاهد، والتي تجعل المحكمة والمتهم والشاهد والدفاع وكذلك الحضور بقاعة المحكمة محيطين تماما بالإجراءات والأدلة المقدمة وكل ما يبدى من أقوال ودفاع وما تقرره المحكمة من إجراءات وتصدره من قرارات وأحكام، وذلك انطلاقًا من مبدأ أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع وفقا للقانون.

ولفت إلى أن تقنيات التواصل البصري والسمعي توفر الضوابط والضمانات القانونية والإجرائية الواجب تحققها في الإجراءات وتتمثل في علنية المحاكمة، والشفهية، والتدوين، والحق في الاستعانة بمحام، وفي مواجهة الخصوم، فضلا عن حق المتهم ودفاعه في تفنيد أدلة الاتهام ومناقشة الشهود، وتمكين المتهم ومحاميه من الاطلاع على الأدلة المقدمة ضده، ومن سماع الشهود وسؤالهم، وإبداء طلباته ودفوعه، وكذلك الأمر عند سماع الشاهد عن بُعد، فسيكون للمتهم سماع شهادته وتوجيه الأسئلة إليه، وذلك جميعه تحت بصر ورقابة المحكمة، كما يتاح للجمهور الحاضرين بقاعة المحكمة الاطلاع ومتابعة مجريات المحاكمة التي تجري في مواجهة المتهم من خلال وعبر وسائل التقنية البصرية والسمعية المزودة بها قاعة المحكمة.

وحول الضمانات المتعلقة بالمكان المخصص للنقل الأثيري عن بُعد، قال النائب العام أن المكان الذي يوجد به المتهم هو امتداد لقاعة المحكمة وجزءٌ لا يتجزأ منها، وذلك بموجب القانون، وبالتالي يقع تحت سيطرة المحكمة وسلطتها، وستكون جميع مراحل إجراءات المحاكمة عن بُعد تحت بصر المحكمة بما يتحقق معه كافة الضمانات التي تسمح للمتهم أو الشاهد بأن يدليا بأقوالهما في حرية تامة، بما في ذلك حضور محام المتهم سواء مرافقا له في ذلك المكان أو في قاعة المحكمة، كما سيكون موجودا في ذلك المكان أحد أعضاء النيابة العامة كضمانة أساسية للمحاكمة عن بُعد حسبما أوجب القانون، إذ سيتولى ضبط كافة الإجراءات اللازمة لكفالة حُسن سير المحاكمة وانتظامها في ذلك المكان.

وذكر أن النظام التقني ووسائله البصرية والسمعية الموجودة في قاعة المحكمة وامتدادها الذي فيه المتهم تُمكن القاضي من مشاهدة المتهم وسماعه بكل وضوح، ومواجهته بكافة أنواع الأدلة، كما تمكنه من الإحاطة بكل ما ومن في المكان الذي يوجد فيه المتهم، وفي المقابل يتمكن المتهم من خلال تلك التقنيات والأجهزة من مشاهدة القاضي وسماعه ومشاهدة وسماع الموجودين بقاعة المحكمة، وسيكون المتهم بهذه مُطلعا على مجريات المحاكمة وقادرا على طرح طلباته وإبداء دفاعه.

وأشار إلى إجراء دراسة مستفيضة للاستفادة من الخبرات المتراكمة والنماذج التي طبقت هذه الممارسة المتطورة مثل المملكة المتحدة، وأيرلندا، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة الأردنية الهاشمية.

مقترح لإنشاء مضمار للمشي بالجنبية

البلاد | إبراهيم النهام

تقدمت عضو الدائرة السابعة بمجلس بلدي الشمالية زينة جاسم أخيرا بمقترح لإنشاء مضمار للمشي بمنطقة الجنبية على جانبي طريق (الهايوي)، بمقابل مجمع المملكة، مع إضفاء أعمال التشجير والتجميل للمنطقة، بحيث تكون متنفسا للأهالي، وواجهة إضافية لمملكة البحرين.

زينة جاسم

وبررت جاسم فكرة المقترح بأنه لا يوجد مضمار مشي في المنطقة، وبأن الأهالي بحاجة إلى مكان، ومتنفس لممارسة رياضة المشي، وأيضا توفير بيئة جاذبة للأشخاص على الطريق العام، وإضفاء منظر جمالي على جانب الطريق.

ويهدف المقترح إلى توفير البيئة المناسبة للمواطنين لممارسة الرياضة، وتشجيعهم على اتباع الأنماط الصحية في الحياة اليومية، وتطوير المنطقة، وتجميل الشارع، وتحسين الوضع البيئي في المنطقة، إضافة لتوفير بدائل للنوادي الصحية.

وأشارت الملاحظات الفنية للمقترح، بأن موقع المشي يطل من الجهتين على شارع الشيخ عيسى (الهايوي) والممشى الأول، بمنطقة الجنبية (مجمع 577) والممشى الثاني بمنطقة الجنبية، مجمع (579) بالدائرة السابعة.

ويمتد موقع الممشى الأول بمنطقة الجنبية، مجمع (577)، من مبنى صحيفة الأيام عند كوبري الجنبية الى مدخل قرية سار، عن مجمع المملكة، بمسافة تقريبية (1200) متر تقريبا، وتطل مباشرة على الهايوي.

ويمتد موقع الممشى الثاني في الجهة المقابلة للممشى الأول بمنطقة الجنبية (المجمع 579) وتمتد بمسافة 1400 متر وتطل على الهاوي. ولا توجد أرض مخصصة للمشي، ولكن سيتم تطوير جزء من جانبي الطريق لعمل الممشى.

سؤال اليوم 24 مسابقة أسواق ميدوي و جريدة البلاد
أي فرع أصغر من الآخر؟
فرع الجامعة التطبيقية
فرع مودا مول
اشترك و احصل على فرصة الفوز بقسيمة تسوق بقيمة 50 دينار يوميا
شروط المسابقة:
المشاركة فقط في حساب صحيفة البلاد على إنستجرام @albiladnews
لفرصة الفوز اعمل فولو لحساب الانستقرام أسواق ميدوي و جريدة البلاد @midwaysupermarket – @albiladnews
تقبل اجابة واحدة فقط لكل مشارك وتلغى مشاركة من يكتب أكثر من إجابة
أن تكون الحسابات المشاركة حقيقية ونشطة.
سيتم ايقاف المسابقة من دون اشعار مسبق.
سيتم تحديد الفائز بالسحب العشوائي.
لا يحق لموظفي أسواق ميدوي / جريدة البلاد الاشتراك في المسابقة
ميدوي MIDWAY
البلاد
تابعونا على